

تبنى أبعاد المسؤولية الاجتماعية وأثرها على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

Adopting the dimensions of social responsibility and its impact on the performance of small and medium enterprises Study of a sample of small and medium enterprises

بولحديد مراد¹ ، زعيط نورالدين² / Zaitet Nourreddine² ، Boulahdid Mourad¹

¹ جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، mour207@gmail.com

² جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، zaibet_nourreddine@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2024/12/ 20

تاريخ القبول: 2024/12/ 07

تاريخ الاستلام: 2024/11/ 05

ملخص: تهدف هذه الدراسة الى تحليل العلاقة حول تأثير تبني أبعاد المسؤولية الاجتماعية على الأداء بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وقد تم اجراء الدراسة على عينة من 73 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بولايي سكيكدة و جيجل خلال الفترة من 2022 الى 2024 و قد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في البحث، و قد استخدم تحليل الانحدار من خلال برنامج SPSS من الاجل تحليل البيانات و الوصول إلى النتائج.

و توصلت نتائج هذه الدراسة الى وجود علاقة تأثير مباشرة بين تبني ابعاد المسؤولية الاجتماعية و أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث اشارت الى ان البعد الاقتصادي هو الأكثر تأثير تم يليه البعد الأخلاقي ثم البعد القانوني و البعد الإنساني أخيرا.
كلمات مفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، البعد الاجتماعي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأداء.

تصنيف JEL : M14, L25, L29

Abstract: This study aims to analyze the impact of adopting social responsibility dimensions on the performance of SMEs in Algeria. The study was conducted with a sample of 73 companies at the wilayas of Skikda and Jijel during 2022 through 2024. A descriptive analytical approach was relied on. Also, in order to analyze data , a regression analysis was done using the SPSS software. The results of this study has pointed out that there is a direct relationship between the adoption of the dimensions of social responsibility and the performance of companies. More specifically, it figured out that the economic dimension is the most impactful, followed by the moral dimension, then the legal dimension and, finally, the human dimension

Keywords: social responsibility, social dimension, small and medium enterprises, performance.

Jel Classification Codes: :L29, L25, M14

Résumé: Cette étude vise à analyser la relation sur l'impact de l'adoption des dimensions de la responsabilité sociale sur la performance des PME en Algérie, l'étude a été menée sur un échantillon de 73 PME dans les wilayas de Skikda et Jijel au cours de la période de 2022 à 2024, et l'approche analytique descriptive s'est appuyée dans la recherche, et l'analyse de régression a été utilisée pour analyser les données et d'atteindre les résultats. ont révélé qu'il existe une relation d'impact direct entre l'adoption des dimensions de la responsabilité sociale et la performance des petites et moyennes entreprises, car elle a indiqué que la dimension économique est la plus percutante, suivie de la dimension éthique, puis de la dimension juridique et enfin de la dimension humaine.

Mots-clés: Responsabilité sociétale, dimension sociale, petites moyennes entreprises, performance.

Codes de classification de Jel: : L25, L29, M25

1. مقدمة:

مارست المؤسسات الاقتصادية باختلاف أحجامها و أنشطتها لمهامها المختلفة دون الأخذ بالاعتبار لمختلف الآثار الناتجة عن أنشطتها، ومدى تأثيرها على البيئة الداخلية أو الخارجية التي تنشط فيها، حيث كان الهدف الأساسي للمؤسسة هو تحقيق الأرباح لملأكمها والمساهمين فيها، إلا أن التغيرات التي جاءت مع العصر الحديث أضافت أهداف أخرى للمؤسسات غير هدف تحقيق الربح، فتعدت إلى دور جديد باعتبار المؤسسة عنصر من عناصر المجتمع و ضرورة مساهمتها في تنميته و تطويره فاشتترطت العديد من الدول على المؤسسات أن يكون لها دور في تنمية المجتمعات و المناطق التي تنشط بها و تقديم خدمات لمواطنين من باب مسؤولية المؤسسة اتجاه مجتمعتها، حيث أصبحت العديد من المؤسسات تتنافس فيما بينها بما تقدمه من منتجات و خدمات من أجل المساهمة في رفاهية المجتمع من خلال تبنيها لأبعاد للمسؤولية الاجتماعية.

أن تبني المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من خلال أبعادها داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ما يتأثر بمجموعة من المتغيرات الخارجية و الداخلية اد توصلت نتائج دراسة (مزعاش و ريغي، 2021) أن العديد من المتغيرات أهمها حجم المؤسسة و تصنيفها و توفر الموارد المالية و الظروف الاقتصادية المحيطة بها تؤثر على تبني المسؤولية الاجتماعية، و في دراسة (سعيداني و القنيي، 2021) تم التوصل إلى أنه رغم وجود العديد من القوانين والتشريعات الجزائرية فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ، إلا أنها غير فعالة بالشكل المطلوب و هذه ما يلاحظ غيابها لدى بعض المؤسسات، و تباينت الأبحاث و النظريات حول تأثير الدور الاجتماعي على أداء المؤسسات فبالرغم من أن معظمها أكدت وجود علاقة تأثير إيجابية إلا أن بعض الدراسات وجدت أن هناك تأثير سلبي بين بعد المحافظة على البيئة و العائد على الأصول (عزوز و بن ساسي، 2015) كما تعدت بعض الدراسات في البحث على الأداء لشامل عوض الأداء المالي و قد اثبتت أن هناك علاقة تأثير إيجابية بين تبني أبعاد المسؤولية الاجتماعية و الأداء الشامل للمؤسسات (فرعون و أيت زيان، 2016)

لقد زاد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدورها الفعال في تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمع ككل وأهدافها، ويُعتبر تحقيق هذا التوازن خطوة مهمة لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة، ولتحقيق التنمية المستدامة من جهة أخرى، ومع ذلك ما زالت هناك تحديات كبيرة تواجه هذا المجال وما زال النقاش حول تلك التحديات مستمرًا على مختلف المستويات.

مشكلة الدراسة:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ما تتجنب كل المتغيرات التي تؤثر في مردوديتها كونها أكثر حساسية من المؤسسات الكبيرة، كما أن تبني أبعاد المسؤولية الاجتماعية عادة ما يتبعه تكاليف تتحملها المؤسسات، فهل يكون تأثير هذه التكاليف إيجابيا على ربحية المؤسسة أم أنها تعتبر أعباء تعمل المؤسسة على التحكم فيها.

بناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير تبني أبعاد المسؤولية الاجتماعية على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

وتتفرع هذه الإشكالية إلى التساؤلات التالية:

- ما مدى اعتماد أبعاد للمسؤولية الاجتماعية على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- كيف تؤثر تبني أبعاد المسؤولية الاجتماعية على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- ما دور المسؤولية الاجتماعية في الرفع من أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- فرضيات الدراسة: للإجابة عن هذه التساؤلات تم صياغة الفرضيات التالية:
- لا يوجد أثر للبعد الاقتصادي على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- لا يوجد للبعد القانوني على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- لا يوجد أثر للبعد الاخلاقي على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- لا يوجد أثر للبعد الانساني على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية هذه الدراسة في أنها تؤسس نظريا وتطبيقيا للربط التصوري للعلاقة بين تبني أبعاد المؤسسات للمسؤولية الاجتماعية ومدى تأثير ذلك على الأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال ابراز مساهمتها في تحسين أداء المؤسسات وبيئة العمل بالإضافة الى بت الطمأنينة في مختلف الأطراف ذات المصلحة

أهداف الدراسة:

تتركز أهداف البحث فيما يلي:

- توضيح المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والاداء
- التعرف على مدى توفر ابعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على عينة البحث
- التعرف على دور المسؤولية الاجتماعية في أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2. الإطار النظري للدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر تبني المسؤولية الاجتماعية من خلال ابعادها لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأثير ذلك على أدائها، وفي هذا الإطار سيتم تقديم مفهوم المسؤولية الاجتماعية، والتعرف على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعلاقة المفسرة للارتباط الموجود بين المسؤولية الاجتماعية وأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1.2 المسؤولية الاجتماعية

1.1.2 مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

هناك العديد من الآراء ترى بأنه ليس السهل وضع تعريف محدد لوصف المسؤولية الاجتماعية، لصعوبة تحديد الجوانب التي تتعلق بها، فمن الصعب تحديد الاولويات الاجتماعية لتغيرها المستمر خلال أوقات قصيرة و التي غالبا ما ترتبط بالتحولات و التغيرات العالمية، و التي تنعكس على المجتمعات الوطنية، بالإضافة إلى تعدد جوانب المسؤولية الاجتماعية (محمود، 2008، صفحة 35) كذلك تكمن الصعوبة للأسباب التالية (البكري، 2001، صفحة 23):

- انطلاق الباحثين والدارسين من خلفيات مختلفة في تحديد مفهومها؛
- التباين الزمني والمراحل التاريخية التي مر بها الفكر التسييري ونظريته للمسؤولية الاجتماعية؛
- الاختلاف الحاصل في الانظمة الاجتماعية الموجودة في مختلف أرجاء العالم والمشاكل التي تعاني منها؛
- ظهور عدة تسميات متماثلة مع المسؤولية الاجتماعية ولعل من أبرزها التكافل الاجتماعي الضمير الاجتماعي، الاخلاقيات... وما تضيفه هذه المرادفات من صعوبة لتحديد المفهوم؛
- التطور المستمر في العلم، فأى تعريف يتم وضعه قد يظهر عليه ثغرات في فترات زمنية قادمة، أو اعمال فكرية جديدة؛

ورغم هذه الصعوبات إلا أن ذلك لا يمنع من استعراض عدد من التعاريف التي تنطلق من وجهات نظر مختلف تمكننا من الاحاطة بشمولية معنى المسؤولية الاجتماعية.

تعريف الاتحاد الاوربي للمسؤولية الاجتماعية عرفها سنة 2006 على أنها " مفهوم تقوم على أساسه المؤسسات بدمج الاعتبارات الاجتماعية و البيئية في عملياتهم التجارية، و في تفاعلها مع اصحاب المصالح، على أساس تطوعي"، و يركز الاتحاد الاوربي على أن تدابير المسؤولية الاجتماعية هي مفهوم تطوعي لا يستلزم وضع قوانين إلزامية، غير أنه قد ظهرت بعض الأصوات المطالبة بسن قوانين تلزم المؤسسات بمسؤوليتها، هذا يرجع للدور الحيوي للمؤسسات في المجتمع (Kaufmann & Olaru, 2012). وفي سنة 2011 وضع هذا التعريف " ينبغي أن يكون لدى المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال عملية

إدماج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية والأخلاقية وحقوق الإنسان في عملياتها التجارية والاستراتيجية الأساسية بالتعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة" (Kaufmann & Olaru, 2012) حيث هنا استبدل عملية التطوع في المفهوم القديم بالوجوب في هذا التعريف.

تعريف البنك الدولي للمسؤولية الاجتماعية: يقصد بالمسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال الالتزام بالمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة وذلك من خلال العمل مع العاملين وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل، لتحسين مستوى معيشتهم على نحو مفيد لنشاط المنظمات والتنمية الاقتصادية في آن واحد.

تعريف مجلس الأعمال العالمي من أجل التنمية المستدامة: "المسؤولية الاجتماعية هي التزام منظمات الأعمال المتواصل بالسلوك الأخلاقي وبالمساهمة في التنمية الاقتصادية، وفي نفس الوقت تحسين نوعية حياة القوى العاملة وأسرهم فضلاً عن المجتمعات والمجتمع عامة".

بناءً على ما توصلت إليه بعض الدراسات في مجال المسؤولية الاجتماعية، يرى البعض أن المسؤولية الاجتماعية عمل تطوعي تقوم به المؤسسات كمساهمة منها لتنمية المجتمع ورفع الرفاهية للأفراد، بينما يرى آخرون أنها تعد عملاً إلزامياً على المؤسسات اتجاه البيئة وأصحاب المصلحة في المجتمع. ويميل الباحثون إلى أن كافة التعريفات تشير إلى دور المسؤولية الاجتماعية في تعزيز وتحسين تنمية المجتمع ككل وبالمقابل، يرى البعض أن المسؤولية الاجتماعية تعتبر أنشطة الزامية تقوم بها المؤسسات تجاه المجتمع بهدف تنميته ورفع المستوى المعيشي للعاملين لديها ولأفراد المجتمع، كما تظهر المسؤولية البيئية بشكل أكبر عندما يعتقد الأفراد في فعالية سلوكياتهم المؤيدة للبيئة (نور الهدى، 2020، صفحة 363).

2.1.2 أبعاد المسؤولية الاجتماعية: اغلب الدراسات تتحدث عن وجود أربعة أبعاد للمسؤولية الاجتماعية ويعتبر كارول

أول من ناظر حول المسؤولية الاجتماعية ووضع أبعادها (Jamali & Mirshak, 2007, p. 247):

- **البعد الاقتصادي:** يتمثل هذا البعد في الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسات لتحقيق الربح والمساهمة في التنمية الاقتصادية للمجتمع وتسعى الشركات إلى تقديم خدمات ومنتجات ذات قيمة مضافة، وبالتالي تحقيق عوائد اقتصادية كبيرة.
- **البعد القانوني:** يتعلق هذا البعد بالالتزام المؤسسات بالقوانين واللوائح الحكومية ويتوجب على المؤسسات العمل وفق القوانين والمعايير المنظمة لأنشطتها، بما في ذلك القوانين البيئية والصحية.
- **البعد الأخلاقي:** يتمثل هذا البعد في المسؤوليات الأخلاقية التي تقع على عاتق المؤسسات، فيتعين على المؤسسات أن تلتزم بالقيم الأخلاقية والمعايير الأخلاقية التي تحكم عملها، وأن تكون منصفة وعادلة في تعاملاتها مع مختلف الأطراف، حيث تسعى المؤسسات إلى تحقيق أرباح طويلة الأمد فتمارس نشاطها وفق فلسفة أخلاقيات الإدارة القائمة على أن المشاكل الاجتماعية من شأنها أن تعمل على إضعاف المجتمع حيث أن ازدهار المؤسسات ونموها يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقوة المجتمع
- **البعد الإنساني:** يتمثل هذا البعد في الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات لدعم المجتمع وتحسين رفاهيته يشمل ذلك المبادرات الخيرية ودعم الفئات المحتاجة، مثل المساهمة في مشاريع تنموية وتحسين الظروف المعيشية للأفراد، ولا ينبغي لهذه الأنشطة أن تكون مدفوعة بهدف تحقيق الربح فقط، بل يجب أن تهدف لتحسين المجتمع بشكل عام

3.1.2 دوافع تبني المسؤولية الاجتماعية

إن تزايد اهتمام المؤسسات بمختلف أنواعها بتبني أبعاد المسؤولية الاجتماعية يعزى إلى العديد من التحديات التي تواجه تلك المؤسسات من أبرزها ما يلي:

- تحديات العولمة: لقد تبنت العديد من المؤسسات متعددة الجنسيات مفهوم المسؤولية الاجتماعية في أنشطتها. يظهر اهتمامها بهذا المفهوم من خلال حملاتها الترويجية التي توضح مدى اهتمامها بحقوق الإنسان، وتوفير ظروف عمل آمنة للعمال من خلال التصرفات التي تجعل من بيئة العمل مكانا آمنا من المخاطر الصحية والمهنية، وأن تكون بيئة جاذبة واستقطاب للمواهب (حبيب و بن توتة، 2022، صفحة 150)، بالإضافة إلى اهتمامها بالمحافظة على البيئة.
- التشريعات الحكومية والشعبية: توجد في العديد من الدول سنت تشريعات صارمة تهدف إلى حماية المستهلك والعمال والبيئة، حيث تفرض على المؤسسات الالتزام بتلك المعايير. مخالفة هذه التشريعات قد تكلف المؤسسات أموالا طائلة، بالإضافة إلى الإضرار بسمعتها في سوق العمل.
- الفضائح الأخلاقية: العديد من المؤسسات العالمية تعرضت لفضائح أخلاقية عنيفة أدت إلى خسائر كبيرة. ومن الأمثلة الشهيرة على ذلك كارثة شركة Exxon Valdez، حيث تسبب التسريب النفطي الذي حدث على سواحل ألاسكا في خسائر مالية ضخمة للمؤسسة، لذلك تسعى المؤسسات إلى تحسين سمعتها. (الطاهر و كنزة، 2019، صفحة 274)
- التطور التكنولوجي: شهد العصر الحديث تطورًا هائلًا في التكنولوجيا المستخدمة في المؤسسات، مما دفع العديد منها إلى البحث عن وسائل تكنولوجية تقلل من الأضرار البيئية وتحقيق الاستدامة، كما ساعد التطور التكنولوجي في تحسين كفاءة العاملين والرفع من جودة الخدمات المقدمة.
- المخاوف المالية: بعض المؤسسات الكبيرة تعي أهمية المسؤولية الاجتماعية، وتدرك أن تبنيها لهذا المفهوم يساهم في تعزيز صورتها العامة أمام المجتمع وزيادة ثقة العملاء بها، مما ينعكس إيجابًا على أدائها المالي، وتحسين صورة المؤسسة في المجتمع وخاصة لدى العملاء والعمال (سهام، 2023، صفحة 189).
- جذب الأعمال من العملاء الذين يؤيدون سياساتها الاجتماعية. (خصاولة، 2011، صفحة 20)

2.2 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.2.2 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن كثرة التعاريف المستعملة جعل مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غامض ويشوبه الكثير من الجدل في الأوساط الدولية فالبعض يعتمد على عدد العمال والبعض الآخر على رقم الاعمال لذلك لا يوجد تعريف شامل ومتفق عليه ومن بين التعاريف نجد:

تعريف البنك الدولي: تعرف المؤسسات الصغيرة على انها المؤسسات التي توظف من 10 على 50 عامل وتصنف المؤسسات التي بها أقل من 10 عمال على انها مؤسسات متناهية الصغر وما بين 50 و100 عامل بالمؤسسات المتوسطة وهذا على أساس معيار عدد العمال (امينة، 2020).

تعريف الاتحاد الأوروبي: اعتمد في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معيار رقم الاعمال، عدد العمال، مجموع الميزانية ودرجة استقلالية المؤسسة فيعرفها بأنها كل مؤسسة تضم أقل من 250 عامل ورقم اعماله اقل من 50 مليون وحدة نقدية أوروبية أو مجموع الميزانية لا يتجاوز 43 مليون وحدة نقدية والتي لا تكون بحد ذاتها مملوكة بنسبة 25 % من قبل مؤسسة أخرى لا تنطبق عليها هذه المعايير.

تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: مر تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر بالعديد من التغيرات و التي كانت تحاول إعطاء مفهوم شامل لهذه المؤسسات و حرص المشرع الجزائري على أهمية المؤسسات الصغيرة و

المتوسطة وما تقوم به من أدوار على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ووفقاً للتشريع الجزائري الصادر في القانون رقم 01/18، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تُعرّف بأنها "كل مؤسسة تزاوّل نشاطها الاقتصادي في إنتاج السلع أو الخدمات، والتي لا يتجاوز عدد العاملين فيها 250 عاملاً، أو التي لا تتجاوز قيمة رقم أعمالها السنوي 4 مليارات دينار جزائري، أو التي لا تتجاوز إجمالي أصولها 1 مليار دينار جزائري".

2.2.2 أهمية ممارسة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن تطبيق المسؤولية الاجتماعية بدأ في المؤسسات الكبيرة الحجم، ثم انتقل إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نهاية القرن العشرين، رغم الإمكانيات التي تحوزها هذه الأخيرة والتي تساعدها في ممارسات المسؤولية الاجتماعية، لعل أهمها:

- إنها مرنة وقابلة للتكيف، ويمكن استجابتها بسرعة للظروف المتغيرة.
- إنها عادة ما تكون خلاقية ومبتكرة.
- زيادة التقارب بين الملاك والهيكل التنظيمي، والتأثير السهل للثقافة التنظيمية وإدخال المسؤولية الاجتماعية للشركات بشكل عرضي.
- زيادة القرب والمشاركة مع المجتمع المحلي (عطاء الله وفراحتية، 2021، صفحة 276).
- القدرة على الامتثال للقوانين واللوائح المحلية والدولية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، مما يحميها من المخاطر القانونية.
- تطوير وتحسين المستوى المعيشي للأفراد. (جرفي ورحماني، 2019، صفحة 70)

3.2 الأداء

1.3.2 مفهوم أداء المؤسسات:

يعتبر مفهوم الأداء من المفاهيم الإدارية التي تتسم مكوناتها بالديناميكية، نظراً لتغير وتطور مواقف وظروف بيئة مؤسسات الأعمال الداخلية والخارجية، لقد حظي الأداء باهتمام غير مسبوق من قبل الباحثين والمفكرين في مجال الإدارة وتناولته المؤسسات بمختلف أنواعها باعتباره المقياس الذي من خلاله تستطيع المؤسسات تحديد مدى قدرتها على الاستمرار في نشاطاتها أو أعمالها.

لقد تعددت مفاهيم الأداء، بتعدد الباحثين والمفكرين والدارسين له ويعود هذا الاختلاف في وجهات النظر بين الباحثين والمفكرين إلى اختلاف العوامل والمقاييس المعتمدة في قياس الأداء التي يتبناها كل باحث ومن أبرز التعريفات التي تناولت مفهوم الأداء ما يلي:

يعرف الأداء على أنه "صورة حية تعكس نتيجة ومستوى قدرة المنظمة على استغلال مواردها وقابليتها لتحقيق أهدافها الموضوعية من خلال أنشطتها المختلفة، وفقاً لمعايير تلاءم المؤسسة وطبيعة عملها، فالأداء هو الهدف المركزي لعملية التحول والذي يوضح مدى تحقيق الأهداف ومستوى تنفيذ الخطط" (ادريس و الغالي، 2007، صفحة 478)

كما هناك من يعرفه بأنه " المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها " وهذا المفهوم يربط بين كل من الأهداف والوسائل التي تعمل اهده الأنشطة على تحقيقها داخل المنظمة (توفيق، 1998، صفحة 3)

ويعرف الأداء بأنه درجة بلوغ النجاح التي تحققها المؤسسة في انجاز الأهداف المحققة مسبقاً، كما يعرف على أنه درجة بلوغ الافراد او الفرق او المنظمة للأهداف المخططة لكفاءة وفعالية (قحف، 1998، صفحة 58)

كما أن الأداء يعبر عن النتيجة النهائية لما تقوم به الشركات في استغلال مواردها المالية.

2.3.2 العوامل المؤثرة على أداء الشركات:

مما لا شك فيه أن هناك العديد من العوامل التي تؤثر بشكل مباشر على العمل الإداري في المؤسسات بمختلف أنواعها، وقد تكون هذه العوامل ناتجة عن تأثير البيئة الداخلية للمؤسسة، أو أن تكون مرتبطة ببيئة المؤسسة الخارجية، ومن أبرز تلك العوامل:

- **العوامل المتعلقة بالبيئة الخارجية:** يقصد بها العوامل التي لا تملك المؤسسة القابلية للتحكم فيها، ففي بعض الأحيان تكون هذه العوامل ذات فائدة للمؤسسة حيث تستطيع تحسين وتطوير أدائها من خلالها، وفي أحيان أخرى تمثل هذه العوامل خطراً على المؤسسة مما يستوجب العمل على التقليل من الآثار السلبية الناتجة عنها (خير، 2014، صفحة 95).
- **العوامل المتعلقة بالبيئة الداخلية:** تتمثل هذه العوامل في العديد من المتغيرات داخل المؤسسات والتي غالباً ما تكون نتاجاً لتفاعلات العناصر الداخلية لها وتعتبر هذه العوامل قابلة للتحكم حيث يمكن زيادة أثرها الإيجابي أو التقليل من آثارها السلبية، ويمكن تقسيم العوامل المتعلقة بالبيئة الداخلية إلى:
 - **العوامل التقنية:** تتمثل هذه العوامل في الجوانب التقنية التي تستخدمها المؤسسات ومن بين هذه المتغيرات ما تستخدمه من تكنولوجيا في مختلف وظائفها وكذلك التصميمات الداخلية مثل المباني والأجهزة والآلات، كما تشمل ملائمة منتجات المؤسسة مع رغبات وأذواق عملائها.
 - **عوامل الموارد البشرية:** تمثل كافة المتغيرات ذات التأثير المباشر على موارد المؤسسة البشرية كالعوامل المتعلقة بالجنس والمستوى التعليمي كما تشمل ما تقوم به المؤسسة من نشاطات بغرض تأهيل وتطوير العنصر البشري، ونظام الحوافز والمكافآت الذي تنتهجه لتحفيز الأفراد العاملين لديها، وبيئة العمل والتي تتمثل في طبيعة العلاقة التي تربط بين العاملين وبعضهم البعض، وعلاقة المشرفين مع الموظفين (ادريسي و الغالي، 2009).

3. الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى اثناء الادبيات العلمية في هذا الموضوع وإزالة الغموض حول دور ابعاد المسؤولية الاجتماعية على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حيث ستبوع منهجية علمية لتحقيق اهداف والإجابة على التساؤلات المطروحة.

1.3 أداة الدراسة:

في هذه الدراسة تم العمل على تصميم استبيان بهدف دراسة العلاقة والأثر بين تطبيق ابعاد المسؤولية الاجتماعية والأداء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومحاولة الربط بين مكونات كل منها، استندنا في ذلك إلى مجموعة من الدراسات السابقة المتعلقة بمتغيرات الدراسة، كما اعتمدنا في تشكيل عبارات الاستبيان على العلاقة المباشرة بين المتغيرات بهدف معرفة مدى الأثر والاتجاه العام لآراء الأفراد محل الدراسة وقد تمحورت عبارات الاستبيان حول فحوى العلاقة دون الخوض في تفاصيل كل متغير على حدة تم تقسيم الاستبيان إلى محورين رئيسيين:

- **المحور الأول:** يشمل المعطيات الشخصية لأفراد العينة ويتكون من أسئلة متعلقة بالجنس، العمر، المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة.
- **المحور الثاني:** يتناول الأسئلة المتعلقة بالدراسة حيث تم تقسيمها إلى خمسة ابعاد، أربعة ابعاد تمثل أثر ابعاد المسؤولية الاجتماعية على الأداء والبعد الخامس يمثل قياس الاداء، على اعتبار أن الأبعاد الأربعة الأولى تخدم البعد الأخير المتعلق بالأداء المالي:

تم تصميم الاستبيان وفقاً لمقياس ليكارت الخماسي، وهو مقياس يتيح خمسة مستويات للإجابة، مما يسمح بقياس مدى موافقة أفراد العينة على محتوى الاستبيان. يوضح الجدول التالي دلالات الإجابات وفق هذا المقياس:

الجدول رقم 01: سلم ليكارت الخماسي

المتوسط المرجح	(1.79-1.0)	(2.59-1.8)	(3.39-2.6)	(4.19-3.4)	(5.00-4.20)
اتجاه الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المستوى	منخفض جدا	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع شدا

المصدر: بوقلقول الهادي، تحليل البيانات باستخدام SPSS ، ندوة علمية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2013، ص: 24.

2.3 عينة الدراسة:

تم توزيع 80 استبيان على مسؤولي المؤسسات والموظفين بها لمجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية جيجل وسكيكدة، وتم استرجاع 75 استبياناً، لكن تم استبعاد اثنين منها لعدم اكتمالهما وصلاحيتهما للتحليل، مما أدى إلى الاعتماد على 73 استبياناً مناسباً لإجراء التحليل.

على الرغم من وجود العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن الدراسة استهدفت المؤسسات التي تتميز بوجود هيكل تنظيمي إداري مناسب يحتوي على الوظائف الأساسية الإدارية وقد تم تجنب المؤسسات ذات الأنشطة التجارية البسيطة والتي لا تتوفر على هيكل إداري.

3.3 ثبات وصدق أداة الدراسة:

تم الاعتماد على مقياس (Cronbach Alpha)، والذي يُعتبر أحد أكثر المقاييس شيوعاً لقياس مدى ثبات أداة الدراسة، أما بالنسبة لصدق العينة، فإنه يُقاس من خلال معامل الصدق والذي يمثل الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ.

الجدول التالي يوضح النتائج المتحصل عليها من تحليل الثبات والصدق:

الجدول رقم 02: ثبات وصدق الاستبيان

البعد	عدد الفقرات	ألفا كرونباخ	معامل الصدق
البعد الاقتصادي	06	0,653	0,808
البعد القانوني	06	0,646	0,803
البعد الأخلاقي	06	0,686	0,828
البعد الإنساني	06	0,748	0,864
أداء المؤسسات	06	0,720	0,848

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات SPSS

يظهر من خلال الجدول رقم (02) أن معاملات ألفا كرونباخ لمتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة كانت أكبر من الحد الأدنى و هذا يشير إلى تمتع الأداة بصورة عامة بمعامل ثبات جيد، وهذا يدل على قدرتها في تحقيق أغراض البحث إذ تراوحت معاملات الثبات بين (0.646) للبعد القانوني و (0.748) كأعلى حد للبعد الإنساني. وبالتالي يمكن القول بأن جميع المقاييس المستخدمة في البحث تتسم بالثبات الداخلي لعباراتها.

4.3 تحليل نتائج الاستبيان

تم تحليل محاور الاستبيان عن طريق برنامج SPSS V26 عبر التحليل الوصفي لمختلف محاور إجابة افراد العينة حيث تم الحصول على مختلف النتائج اللازمة لاستخراج اتجاه الإجابة والقيام بعملية التحليل المناسب.

1.4.3 عرض البيانات الشخصية عينة الدراسة: توزيع البيانات الشخصية للعينة

الجدول رقم: 03 توزيع البيانات الشخصية للعينة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	53	%72.60
	انثى	20	%27.40
المؤهل العلمي	بكالوريا أو أقل	32	%43.83
	شهادة جامعية	34	%46.57
	تقني	07	%09.58
الخبرة المهنية	أقل من 05 سنوات	16	%21.91
	بين 05 و 10 سنوات	29	%39.72
	أكثر من 10 سنوات	28	%38.36
السن	أقل من 30 سنة	38	%52.05
	من 31 حتى 50 سنة	20	%27.40
	أكثر من 50 سنة	15	%20.55
مجال العمل	أدارة	24	%32.88
	مالية	70	%09.59
	تسويق	12	%16.43
	تشغيلي	30	%41.10
	اخرى	73	%100

المصدر: من اعداد الباحثين

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (03) إلى أن نسبة الذكور في العينة كانت أعلى بكثير من نسبة الإناث وذلك بسبب طبيعة العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تتطلب كثرة التحرك والتغير في الوظيفة والمزيد من القوة والجهد والتي تتوافر لدى فئة الذكور، كما تبين أن حملة الشهادة الجامعية في العينة هي ذات النسبة الأكبر (46.57%) كون العديد من الوظائف يتطلب من الفرد أن يكون حاصلاً على المؤهل الجامعي كذلك توفر اليد العاملة الحاصلة على الشهادات الجامعية، وأن غالبية العاملين في المؤسسات في عينة البحث لديهم خبرة من خمس إلى عشر سنوات مما يشير إلى الأمان والاستقرار الوظيفي إلى حد ما في العمل، كذلك حداثة هذه المؤسسات بنسبة مرتفعة، وضمت الفئة العمرية (أقل من 30 سنة) أعلى نسبة من أفراد العينة وبلغت (52.05%) مما يشير إلى اعتماد هذه المؤسسات على توظيف فئة الشباب والتقليل من نسبة البطالة، وفيما يتعلق بمجال العمل تبين أن نسبة العمال التشغيليين في العينة هي الأعلى إذ بلغت (41.10%) كون غالبية الموظفين في هذه المؤسسات يعملون في المجال التشغيلي.

2.4.3 تحليل نتائج عينة الدراسة:

اشتملت الدراسة على أربعة ابعاد للمسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بعنصر الأداء وقد كانت نتائج الدراسة كما يلي

الجدول رقم 04: جدول يبين معاملات الارتباط لمختلف الابعاد

متغيرات الدراسة	عدد العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	01	02	03	04	05
البعد الاقتصادي	06	4.526	0.4075	0.653				
البعد القانوني	06	4.432	0.5037	0.255	0.646			
البعد الاخلاقي	06	4.444	0.4721	0.263	0.5460	0.686		

البعد الانساني	06	4.354	0.4830	0.314	0.438	0.377	0.748
أداء المؤسسة	06	3.468	0.6405	0.129	0.131	0.152	0.720

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات SPSS

يبين الجدول رقم 04 مختلف نتائج الإحصاءات الوصفية (المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية) لمتغيرات البحث والتي تشير إلى أن كافة أبعاد المسؤولية الاجتماعية قد تجاوزت الدرجة المرتفعة (4.20) إذ جاء البعد الاقتصادي أولاً بمتوسط حسابي بلغ (4.526) وبانحراف معياري قدره (0.4075)، تلاه البعد الأخلاقي بمتوسط حسابي بلغ (4.444) وبانحراف معياري قدره (0.4721)، ثم البعد القانوني بمتوسط حسابي بلغ (4.432)، وبانحراف معياري قدره (0.5037)، ثم جاء أخيراً البعد الإنساني بمتوسط حسابي بلغ (4.354)، وبانحراف معياري قدره (0.4830). أما فيما يتعلق بأداء المؤسسات فقد كان المتوسط الحسابي لاستجابات عينة البحث حول هذا المتغير (3.468) وبانحراف معياري قدره (0.6405).

أيضاً يُظهر الجدول رقم (04) مدى الارتباط بين متغيرات البحث المستقلة والتابعة إذ تبين وجود علاقة طردية ومعنوية بين بعدين من أبعاد المسؤولية الاجتماعية وأداء المؤسسات (البعد الاقتصادي إذ بلغ معامل الارتباط 0.219 عند مستوى دلالة 0.01، والبعد الإنساني إذ بلغ معامل الارتباط 0.445 عند مستوى دلالة 0.01). بينما البعدان الآخران (البعد القانوني، والبعد الأخلاقي) لم يرتبطان معنوياً بأداء الشركات. وكذلك أظهر نفس الجدول وجود علاقات ارتباط ثنائية بين كل بعدين من أبعاد المسؤولية الاجتماعية، حيث أن معاملات الارتباط بين هذه الأبعاد لم تتجاوز (0.80)، وبالتالي هذا ما يثبت صحة العبارات المختارة وعدم وجود خلط بين عبارات أبعاد المتغير المستقل.

4. اختبار فرضيات البحث:

لاختبار فرضيات البحث تم استعمال تحليل الانحدار المتعدد والموضح بالجدول رقم (05)

الجدول رقم 05: تحليل الانحدار المتعدد لأبعاد المسؤولية الاجتماعية على أداء المؤسسات

المتغيرات	معامل الانحدار B	الخطأ المعياري SE	قيمة β	قيمة t	مستوى الدلالة P-Value	معامل التحديد R ²	قيمة F	مستوى الدلالة Sig
الثابت	0.637	0.655		0.973	0.332	0.212	9.547	0.000
البعد الاقتصادي	0.156	0.125	0.099	1.242	0.216			
البعد القانوني	-0.126	0.121	-0.099	-1.03	0.302			
البعد الأخلاقي	0.15	0.126	0.011	0.123	0.903			
البعد الانساني	0.600	0.114	0.453	5.261	0.000			

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات SPSS

يوضح الجدول رقم 05 نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأبعاد المسؤولية الاجتماعية (البعد الاقتصادي، البعد القانوني، البعد الأخلاقي، البعد الإنساني) على أداء المؤسسات، حيث بينت النتائج أن هذا النموذج صالح للتنبؤ وذلك كون مستوى الدلالة F تساوي (0.000)، كما أظهرت أن بعداً واحداً فقط من أبعاد المسؤولية الاجتماعية وهو البعد الإنساني له تأثير معنوي على أداء المؤسسات، إذ بلغت قيمة t (5.261) عند مستوى دلالة (0.000) أقل من مستوى دالة (0.005)، بينما بقية الأبعاد الثلاثة (البعد الاقتصادي، البعد القانوني، البعد الأخلاقي) ليس لها أي تأثير معنوي على أداء المؤسسات، وقد بلغت القوة التفسيرية لهذا النموذج (21.1%). ووفقاً لذلك يتم قبول الفرضيات الثلاثة الأولى ورفض الفرضية الرابعة. مناقشة نتائج البحث:

توصلت النتائج إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعينة البحث تمارس مسؤولياتها الاجتماعية بدرجة مرتفعة وخاصة مسؤولياتها تجاه البعد الاقتصادي الذي ظهر على أنه الأكثر ممارسة يليه البعد الأخلاقي ومن ثم يأتي البعد القانوني

وأخيراً البعد الإنساني ويرجع ذلك إلى أن المؤسسات في عينة البحث تخصص جزءاً من أرباحها لنشاطات المسؤولية الاجتماعية، كما أنها تعتبر المسؤولية الاجتماعية عنصراً أساسياً في استراتيجياتها، حيث تعمل هذه المؤسسات على تحسين وضعيتها الاقتصادية من خلال زيادة أرباحها ومكانتها التنافسية، عدا عن حرص هذه المؤسسات على تحسين صورتها وسمعتها لدى المجتمع المحلي خصوصاً وأن أهم تعاملاتها هي تعاملات صغيرة مع المحيط الخارجي لها كذلك تعمل على التزامها التام بكافة القوانين والأنظمة والتعليمات، حيث أن المسؤولية الاجتماعية تعني الالتزام بالقوانين وتحقيق الأرباح العالية بل يتعدى ذلك ليشمل القضايا الاجتماعية في المجتمع، إضافة إلى أن المسؤولية الاجتماعية ليست موجهة فقط للعاملين في المؤسسة والمساهمين فيها بل تشمل العديد من الفئات ومؤسسات المجتمع الأخرى.

أيضاً أظهرت النتائج أن مستوى أداء المؤسسات في عينة البحث كان بدرجة يفوق المتوسط وفقاً للمتوسط الحسابي العام لاستجابات أفراد العينة. ويرجع ذلك إلى الأداء الجيد للمؤسسات من حيث زيادة أرباحها أدى إلى زيادة المبالغ المخصصة للمسؤولية الاجتماعية والذي سيحقق معه زيادة في الرضا والولاء للعاملين تجاه المؤسسات عينة البحث من خلال ما تقدمه من مساهمات سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى المجتمع. أشارت النتائج إلى وجود تأثير معنوي للبُعد الإنساني على أداء المؤسسات، وعدم وجود تأثير معنوي للأبعاد الأخرى (البعد الاقتصادي، البعد القانوني، البعد الأخلاقي) على أداء المؤسسات. ويعود السبب في ذلك إلى أن الممارسات التجارية المسؤولة التي تقوم بها هذه المؤسسات من أجل تنمية وتطوير المجتمع المحيط بها وتحقيق الرفاهية لأفراده تؤدي إلى تقوية سمعة المؤسسة وتعزيز مكانة منتجاتها وخدماتها وبالتالي تساهم في ارتفاع مستوى أدائها مما يؤدي زيادة حصتها السوقية في المجتمع.

5.الخاتمة

هدفت هذه الدراسة الى معرفة الأثر الذي يحدثه تبني ابعاد المسؤولية الاجتماعية على الأداء للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث اعتمدت الدراسة على العديد من الأبحاث والدراسات في هذا المجال، وقد اختلفت نتائج الأبحاث حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في تحسين أدائها خصوصاً المالي منه، فقد توصلت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة سلبية بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي حيث أظهرت أن تبني ابعاد المسؤولية الاجتماعية يؤدي إلى تكاليف إضافية تتحملها المؤسسة هذه التكاليف يمكن أن تؤثر سلباً على أدائها المالي وتقلل من قدرتها المؤسسة على تحقيق مكاسب، مما يؤثر على قدرتها التنافسية في السوق، إلا أن بعض الدراسات تحدثت عن الدور الإيجابي للمسؤولية الاجتماعية فبالرغم انها لم تستطع تبرير وجود أثر إيجابي مباشر بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي رغم تأكيد هذه الدراسات على وجود علاقة إيجابية فاكتفت فقط بإثبات وجود أثر إيجابي غير مباشر بين الاثنين، دون توضيح الآلية المباشرة لهذا التأثير.

وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعينة البحث تمارس مسؤولياتها الاجتماعية بدرجة مرتفعة وخاصة مسؤولياتها تجاه البعد الاقتصادي الذي كان الأكثر ممارسة يليه البعد الأخلاقي من ثم البعد القانوني وأخيراً البعد الإنساني
- كل من البعد القانوني والأخلاقي والاقتصادي يحدث أثر على أداء المؤسسة اما البعد الإنساني فلا يظهر أي أثر على ادائها
- في ظل التغيرات الحديثة التي تعرفها بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالياً، تبرز أهمية المسؤولية الاجتماعية كأداة فعالة تساعد المؤسسات لتخطي الظروف المحيطة بها خاصة مع التغيرات المتسارعة في البيئة الخارجية، وتوئلهما للبقاء والاستمرارية في السوق:

- يرتبط تطبيق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأبعاد المسؤولية الاجتماعية وخاصة البعد الاجتماعي بعد عوامل من بينها: حجم الموارد المالية في المؤسسة، طبيعة المؤسسة وتصنيفها، الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بها والقدرة الشرائية للعملاء
- تسعى المؤسسات إلى تحقيق أقصى قدر من الأرباح والبحث عن ميزة تنافسية في ظل التشريعات والقوانين، في ظل إتباع سياسة ملائمة مع العمال من خلال حمايتهم ومساعدتهم وحثهم على إتباع الطرق التي من شأنها الحفاظ على البيئة، ومراعاة الجوانب المعنوية والأخلاقية في العمل مما يجسد تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية داخلها .
- اما فيما يخص توصيات الدراسة فتتمثل:
- على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن تعمل على توسيع أهدافها بما يسمح بدمج أهداف مجتمعية إلى أهداف أصحاب المصالح ، وتفعيل آليات المسؤولية الاجتماعية.
- يجب على المؤسسات أن تسعى لتحقيق رفاهية جميع لجميع الأطراف المرتبطة بالمؤسسات، وليس فقط منح أولوية مطلقة للمساهمين أو المالكين، فإعطاء الأولوية لأهداف المساهمين فقط قد يدفع المؤسسة إلى التركيز على أدائها المالي وإهمال العناصر الأخرى للأداء الشامل.
- على المؤسسات الاهتمام بأبعاد المسؤولية الاجتماعية جميعها و عدم اغفال أي بعد، مما يعزز قدرة المؤسسة في النشاط و إعطاء الصورة الحسنة للغير.
- تعزيز جوانب الاهتمام بالسلامة المهنية والبيئية وتحسين ظروف العمل من خلال رفع مستوى منسوبها في هذا الجانب من خلال الدورات التدريبية المتخصصة واستخدام أحدث الأنظمة والتقنيات لتحسين مستوى الأداء في المؤسسات المبحوثة.
- اعتبار أنشطة المسؤولية الاجتماعية من الأنشطة الملزمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف أنواعها وأن توضع لها المخططات وتخضع للمراقبة والمتابعة من قبل المختصين.
- إجراء المزيد من الدراسات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات وربطها بمتغيرات أخرى مثل: الريادة، التنمية المستدامة، الميزة التنافسية.

6. المراجع

- Dima Jamali، Ramez Mirshak .(2007) .Corporate Social Responsibility (CSR) Theory and Practice in a Developing *Journal of Business Ethics*.247 ،
- Malte Kaufmann و Mrieta Olaru (10-7) .mars, 2012 .(the impact of corporate social responsibility on business performance can it be measured and if so how *.the Berlin International Economics Congress*.10 ، صفحة ،
- اسامة خيرى. (2014). القيادة الاستراتيجية. عمان: دار الراية للنشر و التوزيع.
- محمد سعيداني، و عبد الحق القنعي. (2021). المسؤولية الاجتماعية للشركات بين التشريع و الواقع. مجلة صوت القانون، 1132.
- محمد فرعون، و كمال أيت زيان. (2016). امتداد أثر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من الاداء الاجتماعي نحو تحقيق الاداء الشامل. المجلة الجزائرية للاقتصاد و الادارة، 89.
- إيمان عزوز، و الياس بن ساسي. (2015). اثر المسؤولية الاجتماعية على الاداء المالي للمؤسسات دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة 2009 – 2013. مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، 87.

- بن سيروود نور الهدى. (2020). العلاقة بين ادراك المسؤولية البيئية و نية الشراء: الدور الوسيط لاتجاهات المستهلك نحو المنتجات الخضراء. مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، 363.
- تامر ياسر البكري. (2001). التسويق و المسؤولية الاجتماعية. عمان: دار وائل للنشر.
- زكريا حري، و موسى رحامي. (2019). دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في استحداث مناصب الشغل دراسة قياسية للفترة 2000 2018. مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، 70.
- سمير عبد الغني محمود. (2008). المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال. القاهرة: مطابع الاهرام التجارية.
- عبد السلام ابو قحف. (1998). اساسيات التسويق. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
- عبد المحسن محمد توفيق. (1998). تقييم الاداء. القاهرة: دار النهضة العربية .
- لحرش الطاهر، و شطابي كنزة. (2019). المسؤولية الاجتماعية لمعاملتي الهاتف النقال في الجزائر دراسة مقارنة مع بعض شركات الاتصالات في العالم. مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، 274.
- محمد قاصم خصولة. (2011). اساسيات الادارة المالية. عمان: دار الفكر.
- معروف حبيب، و قندوز بن توتة. (2022). المسؤولية الاجتماعية اتجاه الموارد البشرية في المؤسسات الاقتصادية العمومية دراسة حالة بعض المؤسسات بولاية غليزان. مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية جامعة المسيلة، 150.
- موفق سهام. (2023). المسؤولية الاجتماعية مطلب ضروري لاستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة نموذجاً. مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية جامعة المسيلة، 189.
- مولاي امينة. (2020). واقع المؤسسات الصغيرة ز المتوسطة في الجزائر. مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، 117.
- هبة مزعاش، و اسماء ريغي. (2021). واقع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في فترة انتشار جائحة كورونا دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية برج بوعريج. مجلة المنهل الاقتصادي، 435.
- وائل محمد ادريس، و طاهر محسن منصور الغالي. (2007). الادارة الاستراتيجية منظور منهجي متكامل . عمان: دار وائل للنشر و التوزيع.
- وائل محمد الصبحي ادريسي، و طاهر محسن منصور الغالي. (2009). اساسيات الاداء و بطاقة التقييم المتوازن. الاسكندرية: دار وائل للنشر.
- ياسين عطالله، و العيد فراحتية. (2021). تبني المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالمسيلة دراسة عينة من المؤسسات بالولاية. مجلة افاق علوم الادارة و الاقتصاد، 276.